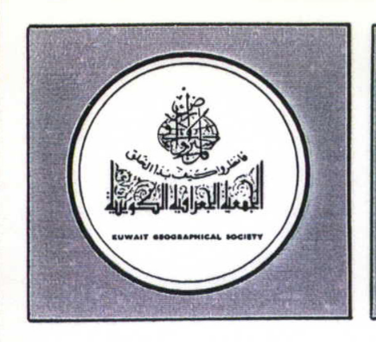
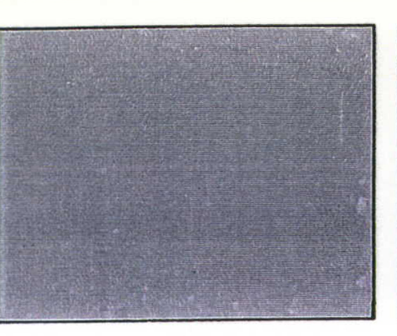






نشرة دورية تعنى بالبحوث الجغرافية
يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية

السياسات السكانية في افريقية
مشكلات واحتمالات

بقلم : ادرناتى اديبوجو

ترجمة : ا.د. محمد عبد الغنى سعودى

٨

اغسطس - آب ١٩٧٩م
رمضان ١٣٩٩هـ





نشرة دورية تعنى بالبحوث الجغرافية
يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية

السياسات السكانية في إفريقية مشكلات واحتمالات

بقلم: أدرنات أديبوجو

ترجمة: ا. د. محمد عبد الغني سعودي

٨

اغسطس - آب ١٩٧٩م
رمضان ١٣٩٩هـ

أسرة التحرير:

الدكتور عبدالله الغنيم	رئيس قسم الجغرافيا « مشرفاً »
الاستاذ ابراهيم الشطي	رئيس الجمعية الجغرافية الكويتية
الاستاذ الدكتور محمود طه ابوالعلا	
الدكتور محمد عبدالرحمن الشرنوبي	
الدكتور طه محمد جاد	

المراسلات

الجمعية الجغرافية الكويتية – ص ب ١٧٠٥١ – الخالدية – الكويت

جميع الآراء الواردة في هذه النشرة تعبر عن راي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن راي الناشر .

بسم الله الرحمن الرحيم

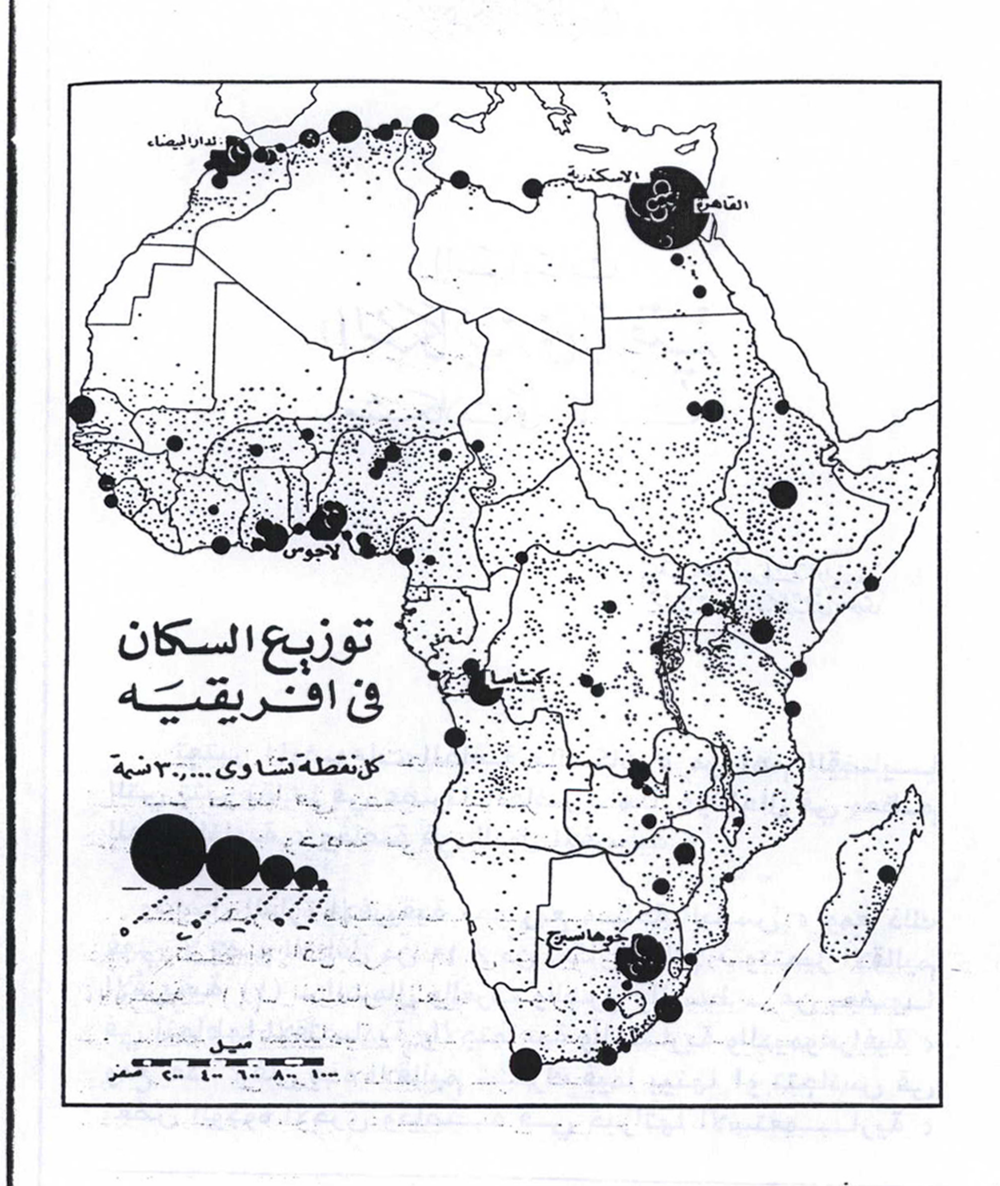
السياسات السكانية في إفريقية مشكلات واحتمالات

بقلم : أدرنانتي أدينبوجو
ترجمة : ا. د. محمد عبد الغني سعودي

تعتبر الموضوعات الخاصة بالسكان ، من أهم القضايا التي تثير نقاشا في عصرنا الحاضر ، هذا هو الحال في معظم الدول النامية ، وخاصة في الدول الافريقية ٠

وتشكل القارة الافريقية نحو ربع مساحة اليابس ، ومع ذلك فهي لا تضم الا اقل من ١٠ ٪ من سكان العالم ٠ وتتميز الاقاليم الافريقية (١) - الشمال والغرب والشرق والوسط - عن بعضها في أنماطها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والديموغرافية ، ومع هذا ، فان هذه الاقاليم تشترك فيما بينها او تتجانس في بعض الوجوه الاخرى وخاصة في خبراتها الاستعمارية ،

نشرت هذه الدراسة بمجلة : AFRICAN AFFAIRS London vol 74, No. 297, Oct. 1975, pp. 461 - 479.



شكل رقم ١

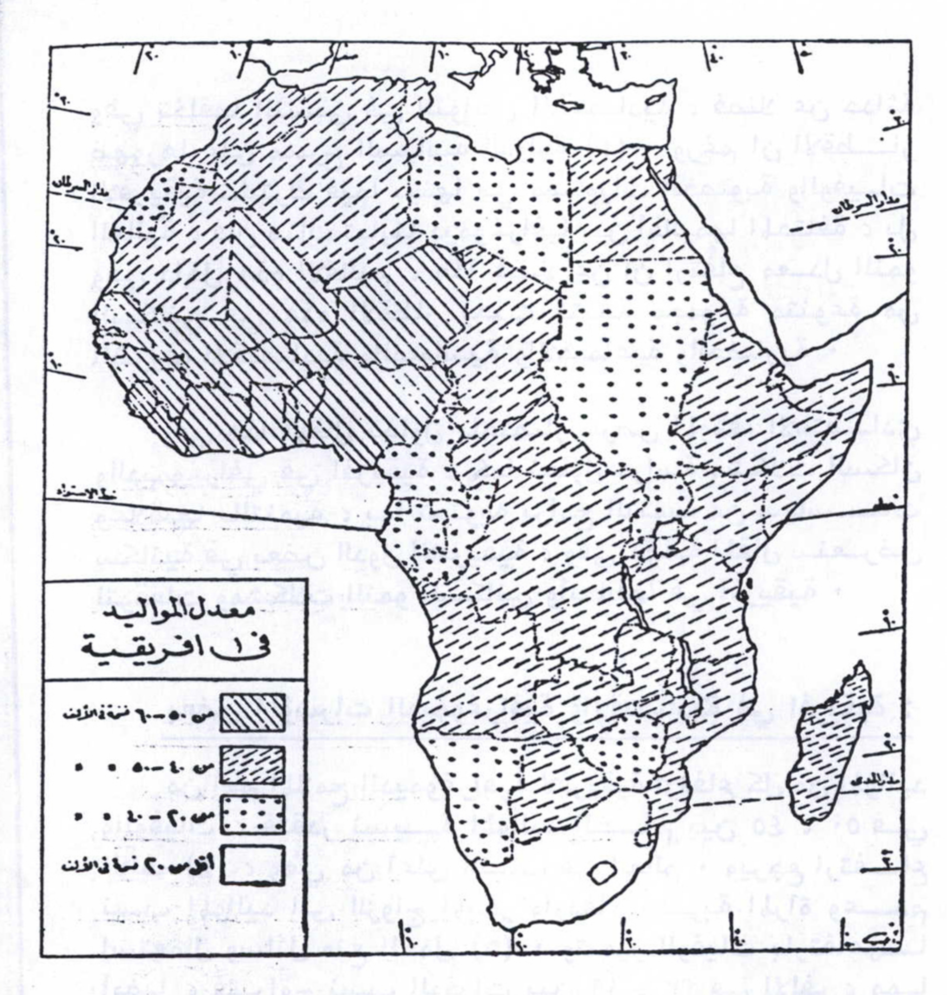
(اضافة من المترجم)

وفي تخلفها النسبي في النواحي الاقتصادية ، فضلا عن حداثة ظهورها على مسرح السياسة الدولية (٢) • ورغم ان الاقطار الافريقية تشترك فيما بينها في مستويات الخصوبة والوفيات العالية ، فان هناك تباينا ديموغرافيا بين أقاليمها المختلفة ، بل وفي داخل هذه الاقاليم ، هذا فضلا عن ان ارتفاع معدل النمو السكاني في هذه الاقطار يحدث نتيجة مجموعة متنوعة من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية •

وفي هذا المقال نحاول باختصار عرض الموقف الاقتصادي والديموغرافي في افريقية ، كما نحاول دراسة مشكلات السكان وعلاقتها بالتنمية ، بما تحتويه برامج التنمية من سياسات سكانية في بعض الدول الافريقية ، وفي نهاية المقال سنعرض لتوقعات ومشكلات النمو السكاني وأنماطها في افريقية •

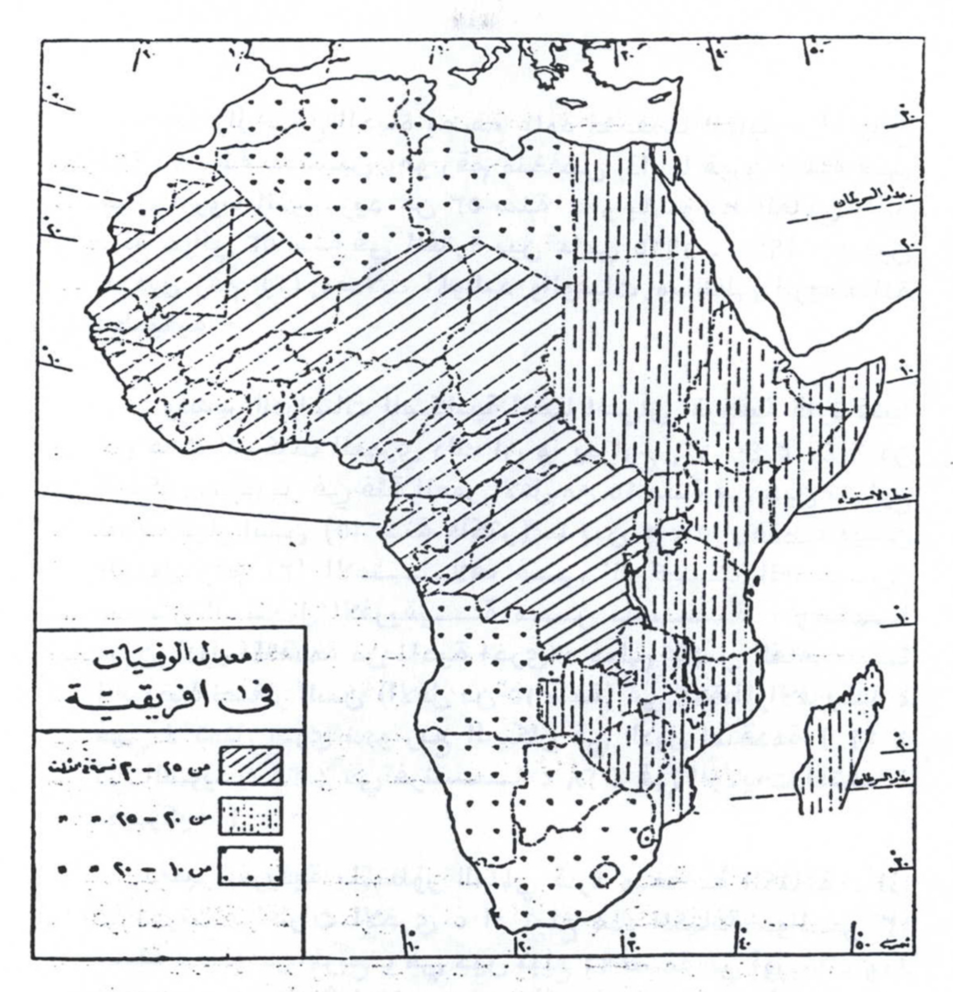
بعض المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية في افريقية :

من أهم الملامح الديموغرافية لافريقية ارتفاع كل من المواليد والوفيات ، فتقدر نسبة المواليد الخام بين ٤٥ ، ٥٠ في الالف (٤) ، وهي من أعلى النسب في العالم • ويرجع ارتفاع نسب المواليد الى الزواج المبكر وارتفاع خصوبة المرأة وعدم استعمال وسائل منع الحمل (٥) • وتتميز الوفيات بارتفاعها أيضا ، فتتراوح نسب الوفيات بين ١٩ ، ٢٣ في الالف ، مما ينتج عنه في النهاية ارتفاع في معدلات الزيادة الطبيعية للسكان • اذ تتراوح هذه الزيادة بين ٢٥ ، ٢٧ في الالف سنويا (٦) • ويظهر من الجدول رقم (١) أنه لا يتفوق على أفريقية في ارتفاع معدل النمو السكاني سوى أمريكا اللاتينية • غير ان ارتفاع هذا المعدل في أمريكا اللاتينية لا يرجع الى ارتفاع نسبة المواليد (تقدر بنحو ٣٨ في الالف) بقدر ما يرجع الى انخفاض مستوى الوفيات ، فنسبة الوفيات في افريقية تزيد على ضعفي نظيرتها في أمريكا اللاتينية ، فهي ١٩ ، ٨ في الالف على الترتيب ، لذلك كانت معدلات الخصوبة والوفيات



شكل رقم ٢

منخفضة في أمريكا اللاتينية أكثر منها في افريقية • وتدل الخبرة التي مرت بها أمريكا اللاتينية على ان معدل النمو السكاني سوف يزداد في افريقية حتى لو لم تتغير معدلات الخصوبة ، وذلك لزيادة العناية بالاحوال الصحية ، وانتشار برامج الرعاية الاجتماعية في العقد القادم ، مما يؤدي الى انخفاض نسبة وفيات الاطفال (٧) ، التي ما زالت مرتفعة (بين ١١٠ ، ٢٠٠ لكل الف مولود حي) •



(اضافة من المترجم)

والشواهد ضعيفة على وجود اختلافات كبيرة في المواليد والوفيات بين المدينة والريف ، وان كانت هذه الدلائل على قلتها تشير الى ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية في المدن عنها في الريف (٨) ، ويرجع هذا الى تركز المستشفيات ورعاية الامومة والطفولة في المدن ، وبخاصة في المدن العواصم ، مما ينتج عنه ارتفاع معدل البقاء للاطفال ، وبالتالي هبوط معدلات الوفيات في المدن عنها في الريف (٩) .

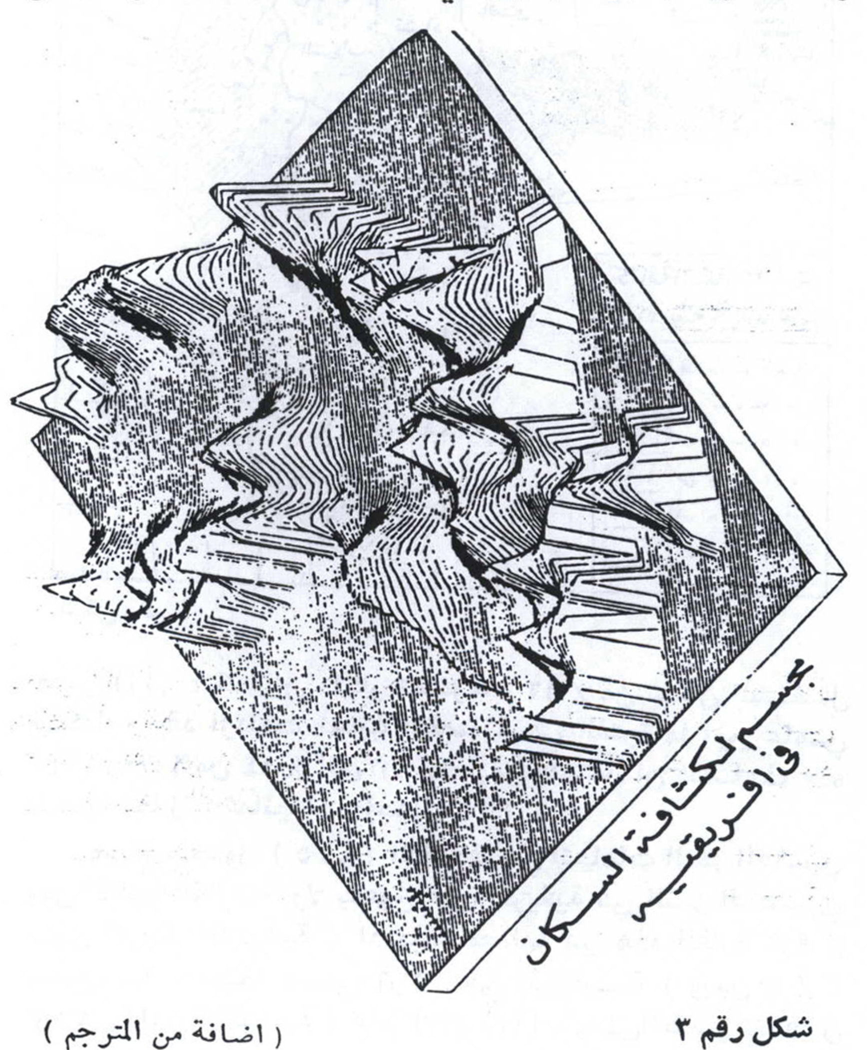
وما زال توقع الحياة بصفة عامة منخفضا للغاية ، اذ يبلغ نحو ٤٣ سنة للجنسين وهو رقم منخفض اذا ما قورن بمثله في غرب اوروبا الذي يزيد عن ٥٣ سنة ، او بالمتوسط العالمي الذي يبلغ حوالي ٥٣ سنة في الفترة بين عامي ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ . ويبين الجدول رقم (٢) معدلات المواليد والوفيات وبالتالي الزيادة الطبيعية .

وتشير الدراسات السكانية أيضا الى ان افريقية قارة فتية من حيث التركيب العمري ذلك ان ما يتراوح بين ٤٠ ، ٤٩ ٪ من السكان يتركزون في فئة العمر الاقل من ١٥ سنة في حين تتراوح نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) ما بين ٢ ، ٥ ٪ فقط ، ويبين الجدول رقم (٣) الاختلاف في التركيب العمري بين الدول الافريقية من ناحية ، وبينها وبين الدول المتقدمة من ناحية اخرى . فعلى عكس القاعدة العريضة لصغار السن (الاقل من ١٥ سنة) في الاقطار الافريقية ، فهي لا تمثل سوى نحو ربع السكان في الدول المتقدمة (٢١ ٪ في السويد ، ٢٤ ٪ في فرنسا ، ٢٨ ٪ في الولايات المتحدة الاميركية) .

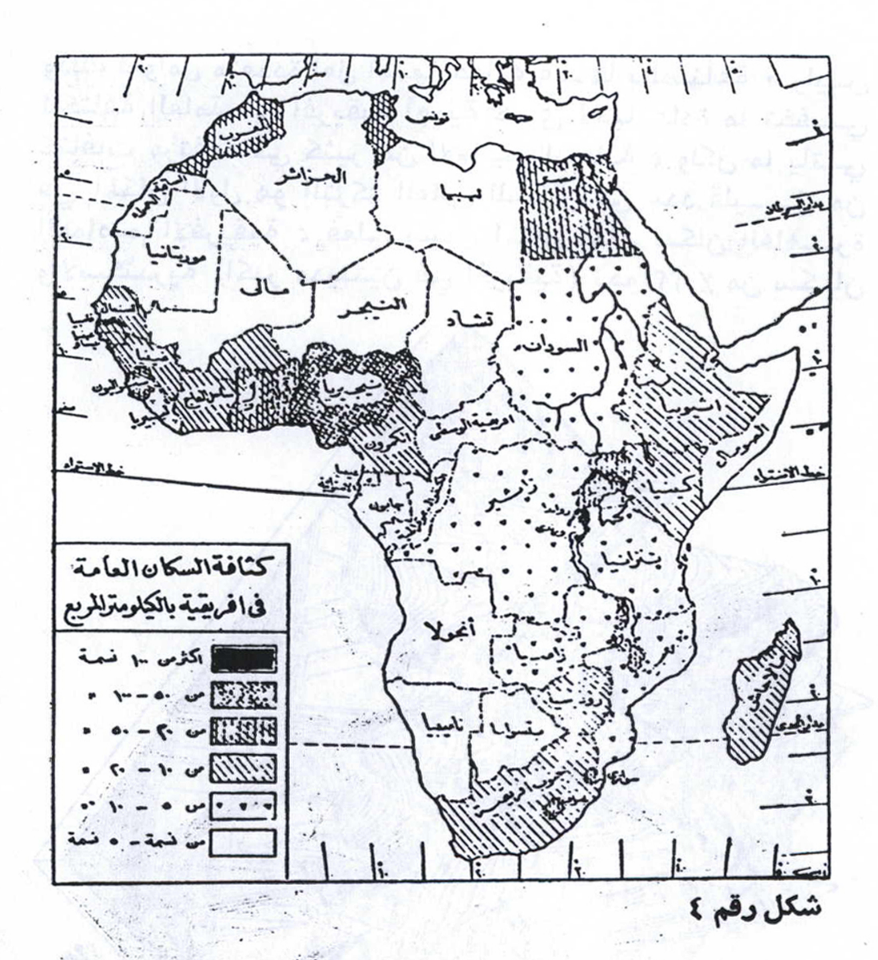
وتعتبر افريقية بالمنظور العالمي قارة منخفضة الكثافة ، اذا ما قورنت بالقارات الاخرى ، اذ تبلغ هذه الكثافة حوالي ١٣ نسمة للكيلومتر المربع ، في حين تبلغ ٩٦ نسمة في أوروبا ، و٨٠ نسمة في اسيا ، أما على مستوى العالم فتبلغ هذه الكثافة ٢٨ نسمة لكل كيلومتر مربع . غير انه يجب ان نشير الى ان مقياس الكثافة هذا يخفي اختلافات اقليمية كبيرة (جدول ٤) ، حيث تتراوح هذه الاختلافات بين ٤ نسمة للكيلومتر المربع في بوتسوانا ومالي ، و٦ في السودان ، و٩ في اثيوبيا ، و١٠ في غامبيا ، و٥٣ في اوغندا ، و٦٠ في نيجيريا ، و٤٥١ في موريشس (١٠) .

وتعتبر افريقية من أقل القارات خصوبة ، واذا كان شمالي وغربي افريقية له تاريخ طويل في هذه الظاهرة فان شرقي افريقية ووسطها بوجه عام من اكثرها حداثة في هذا المجال ،

وذلك لعوامل متعددة لعل أهمها حداثة عهدها بالصناعة ٠ وليس للكثافة العامة في افريقية أهمية كبرى لانها عادة ما تخفـــي كثافات مرتفعة في كثير من الاقاليم الداخلية ، ولكن ما يأتـــي في المكان الاول هو التركز العالي للسكان في عدد قليـــل من العواصم الافريقية ، فعلى سبيل المثال يمثل سكان القاهـــرة والاسكندرية (اكبر مدينتين في افريقية) نحو ٢٢ ٪ من سكـــان



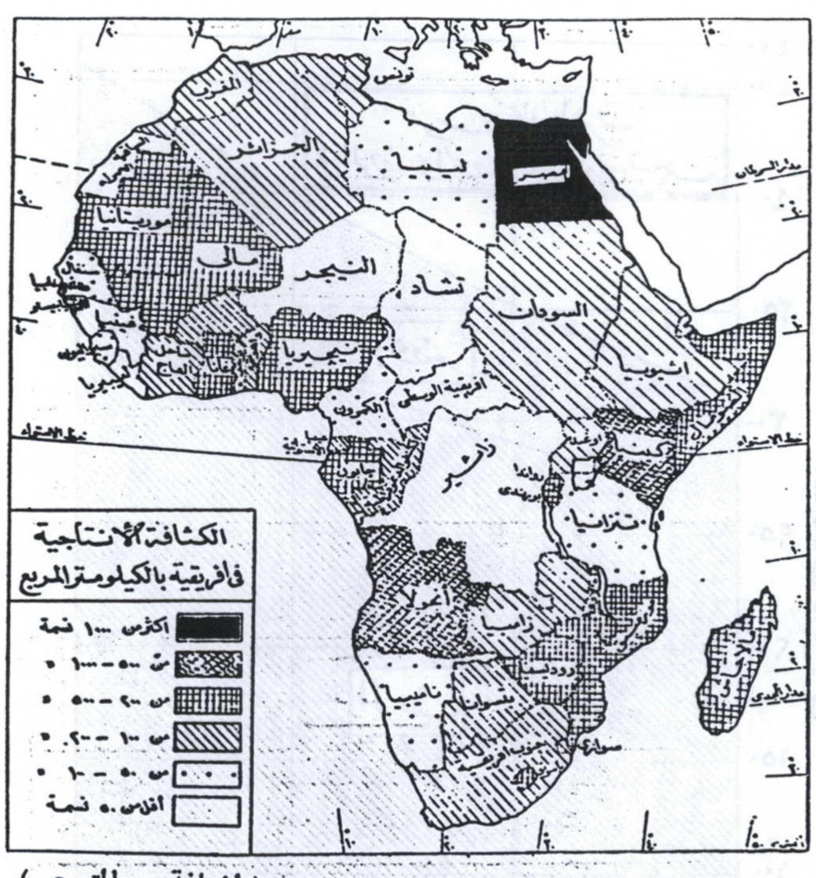
شكل رقم ٣ (اضافة من المترجم)



شكل رقم ٤

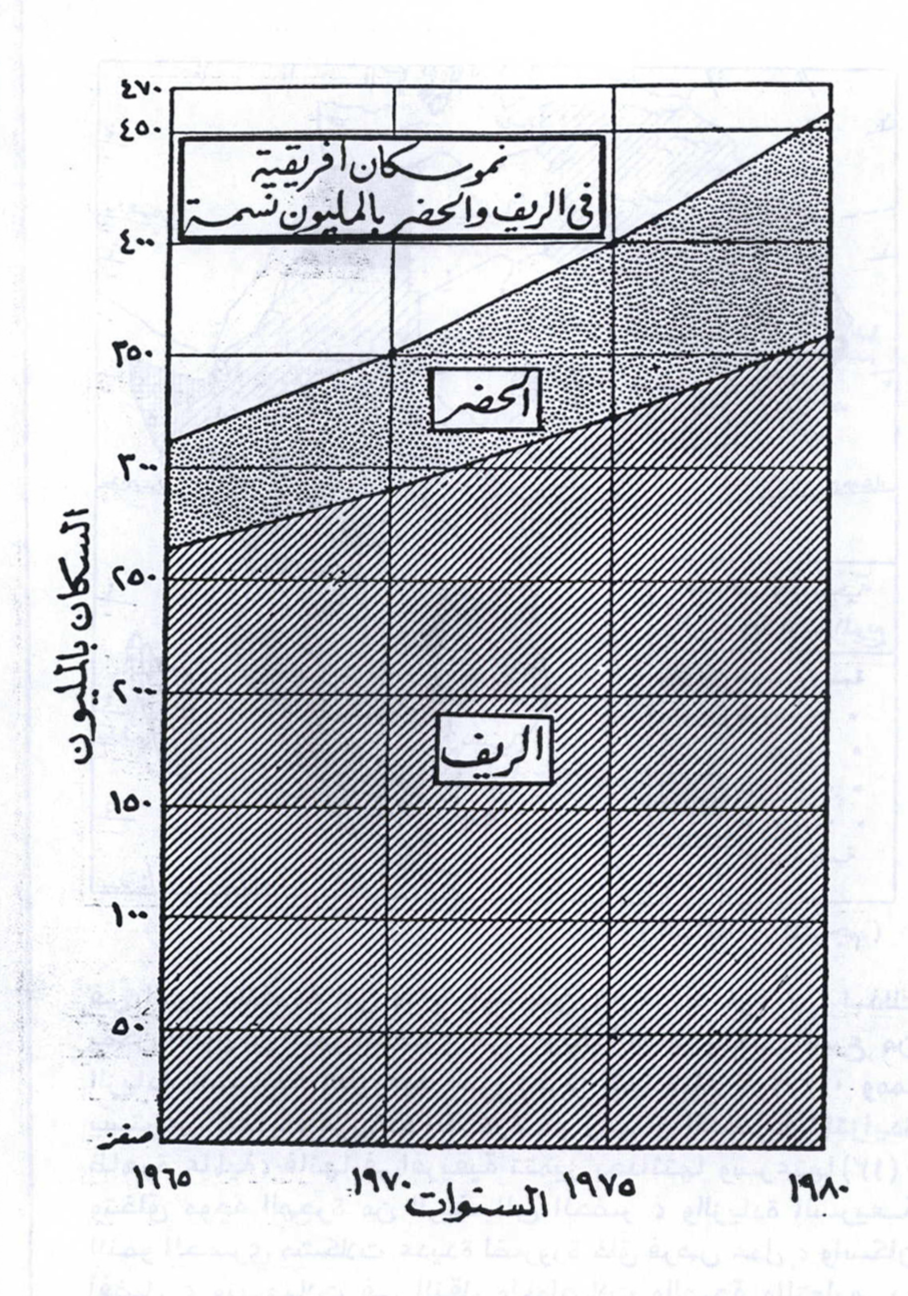
مصر (١١) ، كما ان داكار تستوعب ١٦ ٪ من سكان السنغال وهكذا ٠ وقد ازدادت نسبة الخصوبة في الفترة ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠ من ١٤ ٪ الى ٤٢ ٪ ، ومن المحتمل ان تتضاعف هذه النسبة خلال الثمانينات (جدول ٥ أ) ٠

ويوضح جدول (٥ ب) الاختلاف في اتجاهات النمو الحضري بين أقاليم القارة ٠ ولا يتفوق على افريقية في النمو الحضري سوى أمريكا اللاتينية ، اذ يبلغ معدلها في هذه القارة ٤ر٩ ٪ سنويا ، بينما هي ٣ر٩ ٪ في افريقية (وبين ٥ ٪ ، ٧ ٪ في المدن الرئيسية) عام ١٩٧٣ (١٢) ، وعلى العكس تنخفض



(اضافة من المترجم)

في الدول المتقدمة الى ما يتراوح بين ٠ر٩ ٪ ، ٨ر١ ٪ ، لـذلك يمكن القول ان النمو الحضري في افريقية يسير بمعدل أسرع من الزيادة السكانية الطبيعية التي ذكرنا أنها تبلغ ٧ر٢ ٪ ٠ ومما يسترعي الانتباه في هذه الظاهرة هو رغم ان الحضرية المتزايدة ظاهرة عالمية، فانها في افريقية تتميز بحداثتها وسرعتها (١٣)٠ وتخلق موجة الهجرة من الريف الى الحضر ، والزيادة السريعـة للنمو الحضري مشكلات عديدة لضرورة خلق فرص عمل ، واسكان أفضل ، وتسهيلات في النقل والمواصلات والصحة والتعليم ٠٠ الخ لهذه الاعداد المتزايدة من السكان في المدن ، من ثم وعلى



شكل رقم ٥ (اضافة من المترجم)

ضوء معدلات النمو المنخفضة والبطيئة من الناحية الاقتصادية في معظم الدول الافريقية ، فان هذا النمو الحضري السريع والمشكلات الناتجة عن الهجرات الكبيرة الى المدن تشكل اختناقات عديدة أمام الجهود الرامية الى تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ٠

واذا كان المسرح الاقتصادي يبدو مضيئا ، فانه يمكن أن يكون أكثر بريقا ٠ فقد كان معدل النمو الاقتصادي ٥ر٥ ٪ لكل الدول الافريقية المستقلة عام ١٩٦٩ - ٧٠ ٠ ولكن هذا المعدل شأنه شأن المؤشرات الديموغرافية ، تظهر فيه اختلافات اقليمية ، فهو ٥ر٤ ٪ في شمال افريقية ، و٣ر٨ ٪ في غربيها ، و ٢ر٦ ٪ في وسطها ، و ٢ر٣ ٪ في شرقيها (١٤) ٠ وبلغ معدل النمو الاجمالي للناتج المحلي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ لغربي وشرقي ووسط وشمالي افريقية ٦ر١ ٪ ، و ٤ر٤ ٪ ، و٣ ٪ و ١ر١ ٪ في كل من هذه الاجزاء على الترتيب ٠ ورغم ان متوسط دخل الفرد يعتبر مؤشرا غير دقيق بالنسبة لمستوى معيشة السكان ، فان الشواهد تدل على ان اجمالي الناتج المحلي في افريقية يعتبر منخفضا ، رغم وجود اختلافات واضحة بين أقاليم افريقية المختلفة (جدول رقم ٦) ٠ ورغم هذه الملاحظات فان الفترة التي لوحظت بين متوسط دخل الفرد والظروف الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ، بل والتكنولوجية تشجع على استخدام مقياس متوسط دخل الفرد ، خاصة عندما نجري مقارناتنا بين دول متقاربة نسبيا في مستويات نموها ٠

ويعتبر غربي افريقية أعلى الاقاليم الافريقية على الاطلاق في تزايد دخل الفرد ، وهو بذلك يتفوق على نمو السكان ، اذ بلغ ٥ر٣ ٪ ، ٥ر٢ ٪ خلال عامي ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ على التوالي ٠ أما شمالي افريقية الذي يتمتع بأعلى ناتج محلي فيسجل أقل نسبة للنمو ، فهو أقل من نمو السكان ٠

كما يتفاوت متوسط دخل الفرد من ٦٢ دولارا في الفولتا العليا في عام ١٩٧٢ - ٧٣ الى ٧٩ دولارا في داهومي ، و ٩٩ دولارا

في مالي وزائير ، و٢٨٨ دولارا في الجزائر ، و ٢٩٢ دولارا في غانا . هذا كما يختلف توزيع الدخل بين المدينة والريف من ناحية ، وفي داخل الاقليم الواحد بين الاغنياء والفقراء من ناحية أخرى . فعلى سبيل المثال يعيش ٤٠ ٪ من سكان زامبيا في الحضر ، ومع ذلك فهم يسيطرون على نحو ٩٠ ٪ من اجمالي الناتج المحلي ، بينما لا يحصل ٦٠ ٪ من السكان الا على ١٠ ٪ من مجموع الدخل القومي (١٥) . وتمثل قطاعات الاقتصاد الاولي كالزراعة والتعدين معظم الناتج القومي هناك ، باستثناء الدول البترولية . ويظهر هذا واضحا في دول مثل غامبيا ، والنيجر ، ورواندا ، واثيوبيا ، وليسوتو ، وأوغندا ، حيث تمثل الزراعة معظم الناتج المحلي ، بينما لا تسهم الصناعة بقدر ملموس في ذلك الناتج الا في بعض الدول مثل مصر ، وتونس ، وغانا ، وموريشس ، وزائير ، اذ زادت مساهمتها على ١٨ ٪ من اجمالي هذا الدخل عام ١٩٧٠ (١٦) . ويلخص الجدول رقم (٧) الوضع في العشر سنوات ١٩٦٠ - ٧٠ .

مظاهر المشكلات السكانية :

تبدو العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية معقدة ، كما ان حقيقة هذه العلاقة ليست واضحة تماما هناك (١٧) ، رغم وجود العديد من الدراسات حول هذه العلاقة واتجاهاتها الا ان الاراء حول هذا الموضوع متعددة ومتباينة في نفس الوقت .. ومعذلك فهناك الرأي الذي يقول بأن التنمية الاقتصادية بعامة تؤثر تأثيرا كبيرا في العناصر الديموغرافية المؤدية للتغير السكاني وهي المواليد والوفيات والهجرة ، ذلك ان معدلات المواليد والوفيات تميل الى الانخفاض على المدى الطويل اذا ما أحرزت البلاد تقدما مطردا في ظروفها الاقتصادية وأحوالها الاجتماعية ، هذه هي خبرة الدول المتقدمة . كما يتوقف حجم واتجاه الهجرات من ناحية اخرى على أنماط التنمية المختلفة في داخل الدولة ، وبصفة خاصة على التوزيع الجغرافي لغرض العمل ، وفرص كسب العيش الاخرى في أنحاء البلاد .

لذلك فان «مدرسة» التنمية الاقتصادية تتفق على أنه في ظل ظروف معينة يمكن ان تكون المعدلات العالية للنمو السكاني من العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية ، وذلك لمساهمتها في زيادة حجم السوق المحلي ومقابلة الحاجة الى اليد العاملة لاستغلال موارد الثروة القومية ، ويضربون مثلا لذلك بما حدث في الفترة الاخيرة في المكسيك والبرازيل تأييدا لهذا الرأي ، فكلا البلدين حقق نسبا مرتفعة من النمو السكاني والتنمية الاقتصادية . وقد لاحظ « ميز هام » على بعض الدول النامية ان منها ما حقق ارتفاعا كبيرا في متوسط دخل الفرد نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني ، بينما لم يحقق البعض الاخر مثل هذا الارتفاع لانخفاض النمو السكاني فيها نسبيا (١٨) . ويميل الاتجاه الرسمي في البرازيل والمكسيك نحو تحقيق معدلات عالية من النمو السكاني ، وبالتالي الوصول الى حجم سكاني أكبر. أما الرأي المخالف فينادي بأن الدولة التي تحقق نموا سكانيا مرتفعا سوف تصادفها صعوبات بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية أكثر مما تصادفه الدول ذات النمو السكاني المنخفض نسبيا ، وفي هذه الحالة تعتبر معدلات النمو السكاني العالية بمثابة مكثف للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية (١٩) من ثم يذهب البعض الى القول بأنه في البلد الذي يتصف بمعدلات عالية في النمو ينفق جزءا متزايدا من موارده على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يعرف باصطلاح « الاستثمار الديموغرافي » اكثر مما يذهب مباشرة الى الاستثمار الانتاجي (٢٠) .

ان النمو السكاني في افريقيا اليوم - كما أتصور - ليس بالضرورة هو المسئول عن تخلفها الاقتصادي ، وما دامت مشكلات التنمية لا يمكن ان تكون مسئولة تماما عن زيادة السكان ، فان ضبط السكان يجب الا ينظر اليه على انه المنقذ والحل الوحيد للتنمية الاقتصادية . ونستطيع القول ما دمنا نرجع تعثر التنمية الى المعدلات السكانية العالية ان التخطيط السكاني يعتبر أيضا عنصرا رئيسيا وأساسيا في عملية التنمية

الاقتصادية هذه ، فلا يمكن ان تنخفض معدلات المواليد في مناطق ذات دخل منخفض ما لم تتحقق انجازات في ميدان التنمية الاقتصادية والتعليمية ٠

ان مشكلات السكان المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في معظم الدول الافريقية ترجع الى ان معدلات التزايد السكاني العالية نتج عنها شبابية الهرم السكاني او غلبة فئات السن الصغيرة ، اضافة الى البطالة المستترة ٠ والظاهرة ، وهجرة السكان من الريف الى المدن ، وانخفاض الانتاجية الزراعية ٠٠ وكما يشير الجدول رقم (٨) فان معظم هذه المشكلات اصبح معترفا بها في خطط التنمية التي تضعها بعض الدول الافريقية ، ومع ذلك فالجهود يجب ان تبذل لمعالجة الموضوع بطريقة متكاملة بحيث تتضمن تغيرات أساسية في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الدول بدلا من التركيز على عامل واحد فقط وهو قضية السكان ٠

ان الاسئلة المناسبة هنا لا تدور حول ما اذا كانت افريقية قارة مكتظة بالسكان أم مخلخلة ، ولكن الاسئلة الاكثر الحاحا هي :

١ ـ ما طبيعة المشكلات التي تواجهها مختلف الدول الافريقية، فيما يختص بالبطالة الظاهرة والمستترة ، وارتفاع معدلات النمو السكاني ، ونتائج غلبة فئات السن الصغيرة ؟

٢ ـ ما اسباب ونتائج الهجرة المتزايدة من الريف الى المدن والنمو السريع لبعض المراكز الحضرية ؟

٣ ـ كيف تؤثر هذه العوامل على نوعية السكان وبخاصة من حيث مستوى المعيشة والظروف الصحية والغذائية وانتاجية السكان ؟

٤ ـ ما دور السكان في عملية التنمية في نواحيها المختلفة :

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ؟

٥ ـ هل يعي مخططو التنمية هذه المشكلات جيدا ؟

٦ ـ ما الجهود المبذولة لطرق هذه المشكلات ؟

٧ ـ ما الطاقات السكانية المحتملة لكل دولة في ضوء مواردها المتاحة ؟

٨ ـ ما بدائل السياسات السكانية كوسائل لتحقيق نمو اقتصادي سريع ؟

٩ ـ ما توقعات المستقبل السكاني للدول الافريقية المختلفة وعلاقتها بجهات اخرى من العالم ٠

هذه هي الاستفسارات الرئيسية التي تهم المخططين والديموغرافيين الذين يعملون في افريقية ٠ وهكذا يصبح بقية المقال عبارة عن محاولة لكشف الاجابة على بعض هذه الاسئلة ٠

السياسات السكانية :

ماذا نقصد بالتحديد من تعبير السياسات السكانية ؟

يمكن تعريف السياسات السكانية بأنها الاجراءات التشريعية والبرامج الادارية والاجراءات الحكومية الاخرى التي تهدف الى التأثير في اتجاهات النمو السكاني وخاصة المواليد والوفيات والهجرة ٠ ومن المتفق عليه كهدف اجتماعي في كل المجتمعات العمل المستمر على خفض الوفيات ما أمكن ، ويمكن اتخاذ اجراءات اجبارية اذا لزم الامر لخفض الوفيات وزيادة توقعات الحياة ، وعادة ما تنجح مثل هذه البرامج ، كما تتحكم في سياسات الهجرة القوانين القومية لهذه الظاهرة ، غير ان موضوع المواليد يعتبر أكثرها حساسية نظرا لان هناك اعتقادا

بحقوق الوالدين الشخصية في تحديد عدد المواليد والمسافات الزمنية بين عملية الانجاب في اطار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشونها ٠

وسوف تقتصر المناقشة التالية للسياسات السكانية على الاقاليم التي توجد بها برامج لتنظيم النسل وتخطيط الاسرة ٠ وليس من شك في ان تسجيل الوفيات تم ضبطه الان في معظم الدول الافريقية ، كما ان الهجرات الدولية اصبحت تحكمها القوانين ، ولكن الهجرات الداخلية لا تجد اهتماما رسميا كبيرا في معظم هذه الدول باستثناء كينيا ومالي،من ثم كانت الحكومة عندما تضع سياستها السكانية ، تعالج جزءا من كل ، مثال ذلك العمل على تنظيم النسل ، وهو اكثرها الحاحا ، فيعتبر هذا العنصر من أهم العناصر الديموغرافية التي تتطلب عناية عاجلة، ذلك ان النمو السكاني تحدده قرارات الزوجين الخاصة بسلوكهما الانجابي ٠ وتهدف البرامج الخاصة بالحد من معدلات النمو الى تحسين احوال السكان عن طريق تخفيض الزيادة ، اذ تعطي فرصة افضل لحكومات هذه الاقطار لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تصادفها ، هذا فضلا عن تحسين نوعية ومستوى المعيشة لكل من الاباء والابناء (٤٢) ، ولا بد ان تتكامل هذه البرامج مع الخدمات الاجتماعية الجيدة ، والا ستظهر مشكلة أخرى ليست أقل حدة ، وهي النمو المتزايد لبعض المراكز الحضرية نتيجة لهجرة الشباب غير المنضبطة الى المدن ٠

ويمكن تقسيم الدول الافريقية الى قسمين كبيرين ، الاول ويضم تلك الدول التي تعي حقيقة مشكلاتها السكانية ، والثاني ويضم تلك التي لا تزال بعيدة عن هذا الوعي ، وسواء تفهما مشكلاتهما وقاما باجراءات لحل هذه المشكلات أم لم يقوما ، فان هناك تأكيد بوجود وحدة ما في المشكلات السكانية لدول القارة ٠ الا ان هذا التمييز لا بد منه لانه من الضروري توفير قدر من الوعي بالمشكلة فضلا عن معرفتها وان هناك علاجا لها عن طريق وسائل خاصة للوصول الى نتائج محددة ، قبل ان

تقبل دولة ما على سياسة خاصة بالسكان او غيرها ٠

فاذا استخدمنا هذا المدخل فليس من الصعب ان نجد بعض الدول الافريقية ، رغم موقفها الحرج ديموغرافيا واقتصاديا لا تعي حتى الان نتائج عدم ضبط النمو السكاني لديها ، وان كنا نفترض بالمنظور المتسع ان معظم الدول الافريقية تؤثر في اتجاهات السكان بطرق غير مباشرة ، وذلك من خلال برامج الخدمات الصحية ، والتعليم ، والتغذية ، والاجور ، وغيرها (٢٣)٠

ولقد ثبت من دراسة قام بها نورتمان Nortman لسبعة وأربعين قطرا افريقيا ان ثلثيها ليس لديه سياسة سكانية تهدف الى تخفيض معدلات التزايد السكاني ، كما ان هذه الاقطار التي تضم خمسي سكان القارة بأكملها لا تشجع اي نشاط خاص بالتخطيط السكاني ٠ ولا يعدو عدد الدول التي وضعت لنفسها سياسة سكانية واضحة للتأثير في النمو السكاني سوى ثلاث عشرة دولة تضم ٢٢٪ من سكان القارة (الجدول رقم ٩) ٠ ويمكن ان تعطينا دراسة بعض حالات هذه الاقطار نموذجا للمواقف الرسمية للسياسات السكانية في افريقية ، وستوضح هذه الامثلة تنوع هذه السياسات واتجاهاتها ازاء قضايا السكان في المراحل المختلفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية ٠

واذا اخذنا مصر التي بلغ عدد سكانها ٣٨ مليون نسمة عام ١٩٧٦ ، مع نمو سكاني يتراوح بين ٢٠ ، ٢٣ في الالف سنويا ، نجدها في الفئة التي تعي حكومتها ان معدل نمو السكان يتعارض مع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي الى هبوط مستوى معيشة المجتمع والاسرة والفرد ، فكما جاء في بحث البنداري : « ان مشكلة نمو السكان أصبحت أكثر المشكلات اعاقة للتنمية ، كما أنها أخطر مشكلة تواجه المصريين في محاولتهم للنهوض بانتاجهم بطريقة فعالة ، فاذا قيض لهذه المشكلة ان تستمر ، فانها سوف تحطم كل امال التنمية والتقدم » (٢٤) ٠

أما في الجزائر ، فالموقف يختلف ، ففي الجزائر حيث تبلغ نسبة زيادة السكان ضعفي نسبة زيادة الانتاج القومي ، فهما ٣ر١ ، ٧ر١ ٪ على الترتيب • ويعتقد المسؤولون ان حل مشكلة السكان يكمن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام ، ومن ثم فان سياسة الحكومة فيما يختص بتخطيط الاسرة محدودة وتكاد تكون مقصورة على أن تكون هناك فترة زمنية كافية بين كل طفل واخر (٢٥) • وقد أدخلت داهومي هذا المفهوم أيضا في مراكز الخدمة الصحية ورعاية الامومة ، وفي داهومي أيضا يتفوق نمو السكان على نمو الانتاج القومي ، فالنسبة هي ٩ر٢ مقابل ٠ر١ ٪ على الترتيب • وتسمح الاحوال الاقتصادية في جابون التي تتمتع بأعلى متوسط لدخل الفرد في دول الفرانكفون الافريقية بزيادة في النمو السكاني تقدر بنحو ١٠ في الالف سنويا (٢٦) •

وتعتبر كل من حكومتي اثيوبيا والكمرون ان بلديهما مخلخلتان نسبيا في السكان ، من ثم لا تتبنيان سياسة تهدف الى خفض نسبة النمو السكاني ، وفي الحق ان اثيوبيا مخلخلة سكانيا ، وتعتبر حكومتها أن زيادة سنوية قدرها ٢٢ في الالف تكون مفيدة اقتصاديا ، على اعتبار أنها ستوفر أيدي عاملة اضافية للتنمية فضلا عن توسيعها للسوق المحلي • كذلك الحال في السودان فالاعتقاد هناك بأن خلخلة السكان ، فضلا عن الطبيعة البدوية المرتحلة لجزء كبير من السكان تجعل تلك الدولة بعيدة عن أنسب السكان (٢٧) • والسودان من ناحية التركيب العمري يعتبر شابا ، ذلك ان نحو نصف السكان يقل عمرهم عن خمسة عشر عاما ، كما ان النساء لا يسهمن بصورة فعالة في قوة العمل ، فهن ربات بيوت في الدرجة الاولى ، ولكن رغم أنه واحد من اقل الاقطار حضرية وأكثرها تشتتا في توزيع السكان على المستوى الافريقي ، فان نمو السكان واتجاه هذا النمو نحو الارتفاع ، فضلا عن الهجرة من الريف الى الحضر ومشكلات البطالة الظاهرة والمستترة ، فان هذه تشكل مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة قد تعوق كل الجهود الرامية الى حلها (٢٨) •

وتتجه عناية حكومة غانا الى تأثير نمو السكان السريع على قوة العمل ، فضلا عن اهتمامها بالهجرة المتزايدة من الريف الى الحضر ، وما يتبع هذا من ضغط على الخدمات الاجتماعية ، من ثم فقد بدأت غانا منذ عام ١٩٦٩ انتهاج سياسة سكانية ، على عكس تنزانيا التي يبدو أنها تتمتع بزيادة في الدخل القومي قدرها ٦ر٣ ٪ سنويا ، وهذه تتفوق على معدل تزايد السكان الذي يبلغ ٦ر٢ ٪ ، من ثم فالحكومة لا تتبنى سياسة ضبط سكاني ، لانها تضع في الاعتبار كثافة السكان المنخفضة التي تدور حول ١٤ نسمة للكيلومتر المربع عام ١٩٧٢ ، فضلا عن انخفاض نسبة الحضرية ، اذ بلغت نحو ٧ ٪ فقط ، بل أنه من المعتقد أن الاقتصاد التنزاني يزداد ازدهارا تبعا لارتفاع كثافة السكان بوجه عام فضلا عن زيادة سكان الحضر .

ويهدف برنامج السكان في موريشس الى الوصول الى توازن بين القوة العاملة ونمو فرص العمل المتزايدة .

وتأتي كينيا في مقدمة دول افريقية المدارية التي تعي مشكلاتها السكانية ، على اعتبار ان خفض معدلات النمو السكاني معناه زيادة النمو الاقتصادي وتقليل البطالة والتبعية. وقد أعلنت كينيا سياستها السكانية عام ١٩٦٧ ، ومنذ ذلك التاريخ يسير النمو الاقتصادي لديها بمعدل يبلغ ضعفي معدل النمو السكاني الذي بلغ ٣٥ في الالف عام ١٩٧٤ . وقد تضمنت خطة التنمية الخمسية (١٩٧٤ - ١٩٧٨) برنامجا خمسيا لتنظيم الاسرة في داخل اطار التنمية الريفية . وينصب التأكيد في هذا المجال على تقديم الخدمات للزوجين لترك فرصة زمنية مناسبة بين الطفل والاخر ، ولا بد من التأكيد على وضع عدد مطلق للاطفال ، كذلك تهدف الخطة الى تقليل وفيات الاطفال عن طريق الخدمات التي تقدم لرعاية الامومة .

ويلخص الجدول رقم (١٠) الموقف في بعض الدول الافريقية المختارة . ويشير هذا المسح الهيكلي السريع الى اختلاف النظرة الى النمو السكاني ، وبالتالي يجب ان لا ينظر اليه على أنه

المعوق الوحيد للتنمية الاقتصادية ، فهناك مشكلات أساسية أخرى مثل عدم الاستقرار السياسي ، والاقتصاد والتصدير الموجه ، والسيادة الاستعمارية الجديدة على اقتصاديات معظم البلدان الافريقية ، واستمرار الطابع الاستعماري على نظم التعليم وعلى قيم السكان ، وبالتالي على طبيعة الانتاج في هذه البلاد (٢٩) ٠

وانه لمن الواضح الان ان تبني سياسة تنظيم النسل على نطاق ضيق لن يقلل من معدلات النمو السكاني في الاقطار الافريقية ، بل وهذه بالتالي لن يقدر لها النجاح ، الا اذا كانت هناك حملة جماعية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية متضمنة رفع نسبة المتعلمين ، وزيادة الدخل ، والتغذية الافضل، وتحسين أحوال المعيشة ، والمستوى الصحي ٠ ولقد أوضح هذه الفكرة أحد الديموغرافيين حين قال : « ان البرامج المباشرة لنشر ضبط النسل ان هي الا جزء من عملية أكبر لا بد ان تتم في الدول النامية ، ويتضمن الجزء الاكبر منها تخطيط تنمية اقتصادية واجتماعية بدرجة اكبر من التنمية الحالية ، فهذا أمر ضروري ، لانه بدون تحسين مستويات المعيشة ، فان برامج تنظيم النسل سوف تكون اطارا فارغا » (٣٠) ، من ثم فالتخطيط الفعال يجب ان يعمل حسابا لاسباب ونتائج الاتجاهات والتغيرات الديموغرافية ، ولاحتمالات التغيرات المستقبلية في فئات الاعمار والخصوبة ونسبة النمو فضلا عن توزيع السكان ٠ فهذه التغيرات تؤثر بدرجة كبيرة على عملية الطلب على المساكن والوظائف وغيرها من الامور التي تتطلب تخطيطا طويل المدى (٣١) ٠

ويمكن في هذا المجال ان نعيد تقدير الموقف بصورة مبسطة ، فهناك أقطار بها مشكلات سكانية حادة وعاجلة ، وتعلم حكوماتها بحجم هذه المشكلات وتأخذ الخطوات لمجابهتها ، بينما هناك أقطار اخرى بها نفس المشكلات ولكنها لم تهب لعلاجها ، ثم تأتي بعد ذلك الاقطار التي ليس لديها مشكلات سكانية في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب ولا تقوم

بأي تخطيط للمستقبل السكاني • وتستند الاقطار التي تحبذ التزايد السكاني الى انخفاض الكثافات فيها ، والحاجة الى زيادة حجم السوق المحلي ، والحصول على أيدي عاملة مناسبة (٣٢) • ويرى البعض ان الحل يكمن في اعادة توزيع السكان ، بينما يرى البعض الاخر أنه يكمن في تكثيف برامج التنمية الاقتصادية •

طاقة الارض لاستيعاب السكان :

لا تعتبر كثافة السكان ، ونسبة نموهم مقاييس دقيقة لمعرفة قدرة الارض على اعالة سكان بحجم معين • ولذلك بدأ المخططون تدريجيا يركزون بؤرة اهتمامهم على موارد الارض الحالية والمتوقعة في المستقبل • ومن ثم كانت خطط التنمية لا بد ان تشمل التنمية الزراعية الفعالة ، وان تهتم بمساحة الارض وصلاحيتها للزراعة في ظل ظروف الانتاج الحالية ، وتكتشف وسائل زيادة الانتاج سواء بالنسبة للفدان أو بالنسبة للفرد ، وهذا لا شك يتطلب ثورة زراعية وتغيرات زراعية وفنية وذلك للوصول الى تنمية اقتصادية متوازنة واطعام السكان المتزايدين •

ورغم ان افريقية تعد اكثر القارات خلخلة بالسكان بعد استراليا ، فهي من أغنى القارات بمواردها الطبيعية، ومعظمها لم يمس بعد (٣٣) •

وقد أشار «أمين» الى حقيقة ان هناك موارد هامة في جهات متعددة من افريقية تتمثل في اراض قابلة للزراعة ، ولم تستغل رغم انه يمكن زراعتها (٣٤) •

وقد تأثر معظم المخططين بالنموذج الذي وضعه سبنجلر Spengler للتنمية الذي تصوره المعادلة : (د = س + م) حيث د = الدخل او الانتاجية ، س = السكان ،

م = الموارد ٠ وهو يفترض في هذه الحالة أن العامل التكنولوجي ثابت ولا ينمو (وهذا غير صحيح) وان السكان متجانسون وكذلك الموارد (وهذا غير صحيح ايضا) ولذلك لا يكون هذا النموذج عمليا وأكثر صلاحية ، فان هذا النموذج يجب ان يأخذ الشكل التالي د =ت +م +ر +ع حيث :

د = الدخل أو الانتاجية ، ت = التكنولوجيا ، ر = رأس مال، ع = العمل ٠

ولما كان كل من العمل ورأس المال يعتبر موردا ، فانهما اذا أضيفت اليهما تكنولوجيا متقدمة ، كان هذا من عوامل تنشيط الانتاج ، ومن الناحية العملية تعتبر الموارد ناتجا نهائيا للمستوى التكنولوجي ، فالاقليم المتخلف تكنولوجيا سوف يظل فقيرا رغم ما يضمه من موارد طبيعية متاحة لديه ٠ ويفعل المخططون خيرا اذا اختاروا التكنولوجية الضرورية والمناسبة لافريقية لتكون سلاحا يسرع في عملية التنمية ٠

ويلخص الجدول (رقم ١١) الاراضي القابلة للزراعة في افريقية ، ومن الواضح انه باستثناء بوروندي وهي مزدحمة نسبيا بالسكان ، فان معظم الدول الافريقية لم تستغل أراضيها القابلة للزراعة بدرجة كافية تسمح لها بانتاج الغذاء الكافي للاستهلاك المحلي فضلا عن التصدير ٠ بل على النقيض ، فان معظم الدول الافريقية مستوردة للمواد الغذائية مما يعكس التخلف التكنولوجي الى جانب العوامل الاخرى كسوء استخدام الارض ٠ أما كون افريقية تتميز بقلة سكانها فهذا صحيح من وجهة النظر العالمية ، فهناك أقاليم تتميز بقلة زيادتها السكانية ، ولكنها مساحات محدودة ، ومخلخلة سكانيا ، فعلى سبيل المثال ، رغم ان غرب افريقية يعتبر من اقاليم الكثافة السكانية العالية الا انه يضم نطاقا مخلخلا ، وهو النطاق الاوسط فهذا الاقليم يتميز بانخفاض كثافة السكان ، واعتماد سكانه على انتاج ما يكفيهم فقط (٣٥) ٠

وفي نفس الوقت هناك نقص خطير في الارض ، كما في الاقليم الشرقي ، وحول كانو وسكوتو في الشمال فضلا عن بعض أجزاء من الاقليم الغربي • في هذه المناطق لا يستطيع السكان انتاج ما يكفيهم غذائيا رغم ان ٨٠ ٪ منهم يعملون بالزراعة ، ولا ينتج شمالي نيجيريا ولا جنوبها ما يكفيهما من الغذاء لان الزراعة موجهة لمحاصيل التصدير (٣٦) •

واذا أخذنا جمهورية الكنغو كمثال اخر سنجد انها لا تستغل أكثر من ١ ٪ من الاراضي القابلة للزراعة منها لديها ، بينما تعتبر ساحل العاج مستوردا أساسيا للايدي العاملة لسد النقص فيها •

خاتمة :

يلفت هذا المقال المنظر الى انه رغم الاوضاع الديموغرافية غير الملائمة في كثير من الاقطار الافريقية ، فأن مخططي التنمية يجب أن يكونوا على حذر من الاعتماد تماما على الاجراءات والسياسات السكانية فقط كوسيلة لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة • بل يدخل التخطيط السكاني كعنصر رئيسي ضمن أطر برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كذلك يجب الانتباه الى الحاجة لاستخدام أرشد للموارد حاليا ومستقبلا كوسيلة لزيادة الانتاجية ورفع مستوى معيشة السكان • ولقد اصبح من الضروري على المخططين أن يراجعوا نظم حيازة الارض في مختلف الاقطار لتحسين أوضاعها في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل قطر على حدة • ومن اجل تقليل الاستخدام غير المناسب وغير الفعال لكل من الارض والانسان في القطاع الزراعي والريفي بوجه عام ، لا بد من نشر التعليم والتخطيط الزراعيين ، فضلا عن تكييف وتوجيه الابحاث بالمحاصيل الجديدة وتقنية الانتاج وتحسين مشروعات الري لتلائم الكفاءات والحاجات والخامات المحلية •

ليس من شك في انه بالتقدم التكنولوجي يمكن استغلال الاراضي الحديثة وتصبح منتجة اقتصاديا لاعالة أعداد كبيرة من السكان ، وبهذه الطريقة يمكن لافريقية ان تواجه بعض النتائج السلبية للنمو السكاني السريع ، في نفس الوقت الذي تتجه فيه هذه الاقطار نحو تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسة سكانية ملائمة ، ولكن يجب ان نعرف ان القوى الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل على رفع معدلات الزيادة قد عملت لفترة طويلة بحيث لا يمكن القضاء عليها بين يوم وليلة ، كما ان القاعدة العريضة للهرم السكاني تحمل في طياتها قوة دافعة لنمو سكاني كبير ، من ثم عندما تنجح سياسة تنظيم النسل ، فان اثارها المتوقعة لا تجنيها الا بعد عقد او عقدين من الزمان ٠

• • •

التوثيق والتعليق

★ المؤلف هو افريقي محاضر في قسم الاقتصاد بجامعة ايف في نيجيريا والمترجم رئيس قسم الجغرافية بمعهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة والاستاذ بجامعة الكويت .

(١) أخرج المؤلف جنوبي افريقية من هذه الدراسة لاسباب متعددة في نظره أهمها أنها تسودها الاقلية البيضاء وتختلف في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية عن بقية القارة ، وهذا ما تفعله دراسات الامم المتحدة واحصاءاتها ، فهي تعالج افريقية على أنها افريقية النامية ، وتعتبر جنوبي افريقية من الاقاليم المتقدمة ، وان كان الواقع غير ذلك فالاغلبية الافريقية سواء في جمهورية جنوب افريقية او روديسيا مسحوقة ومستواها الاجتماعي والاقتصادي منخفض . (المترجم) .

(2) S. Amin, " under - development and Dependence in Black Africa " - Their Historical Origin and Contemporary Forms (mimea)IDEP , Dakar 1971

(٣) يقصد المؤلف هنا المواليد natality وليست الخصوبة fertility (المترجم).

(٤) تبلغ أعلى نسب للمواليد في غرب افريقية حيث ترتفع الى ٥٢ في الالف أحيانا ، بينما تنخفض في شمال افريقية الى ٣٥ في الالف (المترجم) .

(5) J. C. Caldwell, " Basic Population Policy Considerations for African Countries " Paper presented to the Inugural Conference of the Population Association of Africa, Ibadan may 1974.

ويضاف أيضا الى العوامل التي تجعل نسب المواليد عالية في افريقية سهولة زواج المطلقات والارامل مرة اخرى ، ورغبة النساء في انجاب عدد كبير من الاطفال ، وهذه الرغبة تنبع من خوف المرأة من فقدان أطفالها ، لان معدلات وفيات الاطفال عالية

في القارة فهي تتراوح بين ١٠٠ ـ ٢٠٠ في الالف للاطفال في افريقية جنوب الصحراء ، ولا تقل عن ١٠٠ في الالف الا في حالات معدودة في افريقية شمال الصحراء كما في مصر والجزائر . وهناك من التقاليد الافريقية ما يدعو الى كثرة الانجاب ، وهو مساعدة الابناء لوالديهم حين الكبر ، كما ان الاب يتلقى صداق بناته حين يتزوجن ، وهناك خوف الزوجات من ترك أزواجهن لهن اذا لم ينجبن ، بل قد تثور الاقاويل حول المرأة اذا لم تنجب بعد العامين الاولين من الزواج في بعض المجتمعات الافريقية ، من هذه الاقاويل ، أن هذا عقاب من الله لانها أذنبت في حياتها .. الخ. وحتى اذا لم يتركها زوجها ويتزوج عليها ، فان منزلتها ستكون دون منزلة الزوجة الولود. (المترجم)

(٦) انظر الجداول في نهاية الدراسة .

(٧) يقصد بهم الاطفال الرضع اي اقل من سنة ، ويبلغ اقصى انخفاض للوفيات في شمال افريقية اذ تقل عن ٤٠ في الالف ، بينما ترتفع في غرب افريقية الى ٣٠ في الالف ، واذا كانت الغالبية تتنبأ بانخفاض معدلات الوفيات نتيجة ظهور المضادات الحيوية التي قللت من خطر الاوبئة كالتيفوس والتيفوئيد والطاعون ، مع ذلك يبدو ان الانخفاض المحتمل للوفيات في افريقية لن يكون سريعا ، فما زالت هناك عدة أمراض تمثل مشكلات للدول الافريقية مثل الملاريا والبلهارسيا وأمراض ذبابة تسي تسي والسل وغيرها ، بل أن أكثر الأمراض انتشارا هي تلك المرتبطة بسوء التغذية وخاصة بين الاطفال ، وترجع في معظمها الى نقص البروتين للاعتماد في معظم الاحوال على النشويات ممثلة في الذرة بأنواعها والكسافا والموز ، وحتى في المجتمعات التي يتوفر فيها البروتين الحيواني كما عند الرعاة أو الصيادين ، فيظهر النقص واضحا في الخضروات والفاكهة وما تشتمل عليه من فيتامينات ومعادن يحتاجها جسم الانسان. وظاهرة سوء التغذية التي تؤدي بالانسان يمثلها مرض البلاجرا او مرض الكوارشيوركور Kwarshorker الذي يصيب ثلاثة اطفال من كل مائة طفل في افريقية جنوب الصحراء ، بل ترتفع الى ٩ أطفال في نيجيريا ، ١٠ أطفال في اوغندا ، وهذا ناتج عن نقص البروتين ، وأسباب هذا النقص في البروتين قد ترجع الى ظروف طبيعية ، وقد ترجع الى ظروف اجتماعية واقتصادية ، أما الظروف الطبيعية فتتمثل في ان هناك أجزاء كبيرة من القارة جنوب الصحراء محرومة من تربية الحيوان بسبب انتشار ذبابة التسي تسي ، ومن الظروف الاجتماعية معتقدات السكان ، فبعد فطام الطفل مباشرة يصبح غذاؤه من النشويات لاعتقادهم ان البروتين غير مناسب له وخاصة البيض ، بل اذا توفر البيض يذهب لاطعام الرجال اولا ، ومنها سوء صحة الام بوجه عام ، لانهم لا يعرفون ان المرأة الحامل في حاجة الى غذاء متزايد ، ومن الاسباب العديدة أيضا ، الفقر الغالب على المجتمعات الافريقية ، ومن المعروف أن الاغذية التي تتكون من اللحوم والبيض والالبان تعد من أعلى المواد الغذائية سعرا . (المترجم)

(8) C. Okonjo , " **Fertility Levels and Differentials in Africa** " 1973 , I U S S P General Conference , Liege , September 1973 .

(9) R. K. Som, " **Population Prospects in Africa** " in S. H. Ominde and C. N. Ejiogu (eds.) Population growth and Economic Development in Africa (Heinmann and Population Council n y) 1972 .

(10) D. Nortman Assisted by E. Hofstaffer)" **Population and Family Planning** no 2 (5 th ed) , (The Population Council, ny, 1973) , pp - 22 - 4

(11) A. K. Allam, " **migration and Problems of Cairo** " Seminar on the Relations Between Population and Devlopment in Africa (Cairo, may 1974) , P. I

ويلاحظ ان عدد سكان القاهرة الكبرى ٨ مليون، والاسكندرية ٣ر٢ مليون عام ١٩٧٦ ، أي ٢٨ ٪ من مجموع سكان مصر في ذلك العام وهو ٣٨ مليون نسمة ، (المترجم) .

(12) B. Berelson, " **World Population" : Status Report** , 1974, **Reports on Population \ Family Planning,** no. 15 (The Population Council n. y. January 1974 p. 15 .

(13) S. H. Ominde , " **Some aspects of urban Growth in Africa** " Paper Presented to the Inaugural Conference of the Population association of Africa, Ibadan, may 1974.

ومما هو جدير بالذكر ان ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة أصبحت من سمات حركة السكان في الدول النامية ، وعلى وجه الخصوص الدول الافريقية ، بصورة اصبحت تمثل مصدر خطر كبيرا ، ويترك الافريقيون الريف حيث الزراعة والرعي ويتجهون الى مناطق التعدين والمدن بصفة عامة ، فالهجرة الى مناطق التعدين تحدث على نطاق واسع في اقليم شابا في زائير ، وفي نطاق النحاس في زامبيا ، وكذلك في روديسيا وجنوب افريقية ، مثل هذه المناطق تمثل مراكز جذب لقبائل عديدة ، يتخصص البعض منهم في عمل يرتبط بالتعدين مباشرة كارتباط قبيلة السوتو بالعمل في مناجم الذهب في جنوب افريقية ، ولكن ليس كل المهاجرين يعملون في المناجم ، بل هناك اعداد كبيرة تعمل في قطاع الخدمات المرتبط بالمناجم ، وعادة ما تستقر هذه المجتمعات التابعة في نطاق حول مناطق التعدين وبالقرب من مراكز نشاط شركاته .

وتتعدد أنماط وخصائص المهاجرين الى مناطق التعدين ، ففي سيراليون وغانا حيث تعدين الماس والذهب ، نجد أن معظم المهاجرين يعيشون دون زوجاتهم أويكونون غير متزوجين في الاصل ، وكذلك الحال في جنوب افريقية حيث تمنع القوانين المهاجرين من جلب عائلاتهم .

وهناك المهاجرون الذين يتجهون الى المدن كالعواصم والموانىء بصفة عامة ، ذلك أن المدن كثيرا ما تكون مراكز التجارة والنقل ومراكز الصناعة والادارة ، أي أنها باختصار بؤر التقدم الاقتصادي والسياسي والخدمات والترفيه ، ولما كانت الدول الافريقية تقوم بعملية تنمية اقتصادية واجتماعية في الوقت الحاضر ، ولما كانت هذه التنمية لا تتم بصورة عادلة في داخل كل دولة ، بل تستحوذ المدن وخاصة العاصمة على معظم الخدمات والتسهيلات ، فهي اول ما يصيبها الخير في هذه الدول ، ذلك أن موارد هذه الدول لا تسمح لها بالتنمية في كل ارجائها بصورة متعادلة ، ومن هنا ينشأ الفرق بين الريف والمدينة ، وبازدياد اتساع هذه الفجوة ، تزداد جاذبية وجذب هذه المدينة ، ويصبح الريف طاردا لسكانه خاصة اذا ما تعاقبت مواسم الجفاف كما حدث في اقليم الساحل لخمس سنوات بين عامي ١٩٦٩ ، ١٩٧٤ ، وعانت شعوب كثيرة في ريف النيجر والفولتا العليا وتشاد واثيوبيا والصومال .

وأمامنا الامثلة عديدة على جاذبية المدن واستقطابها لمعظم الانشطة الحديثة ، فمدينة داكار بها نحو ٧٠ ٪ من العاملين بالتجارة ، وما يزيد على ٥٠ ٪ من العاملين بالنقل والادارة والخدمات ، ٨٠ ٪ من العاملين بالصناعة ، وتستهلك وحدها نحو ٩٥ ٪ من الكهرباء المنتجة في السنغال . ورغم ان لاجوس هي واحدة من المدن العديدة في نيجيريا ، وبها نحو ١ ٪ فقط من مجموع سكان نيجيريا ، مع ذلك فان فيها ٥٦ ٪ من الاجهزة التليفونية في نيجيريا ، وتضم ثلث مستشفياتها ، وتستهلك نحو نصف الطاقة الكهربائية المنتجة ، ويرجع هذا الى أنها العاصمة الاتحادية والميناء الاول الجوي والبحري . وتكمن المشكلة في هذه الظاهرة في ان المهاجرين أصبحوا فوق طاقة هذه المدن ، حتى لقد زادوا على عدد المولودين فيها ، ففي أبيدجان عاصمة ساحل العاج نجد ان اقل من ثلث سكان المدينة ولدوا فيها ، وفي ليبرفيل ودوالا نجد أن من ولدوا فيها لا يزيدون عن ٢٥ ٪ من السكان والباقي من المهاجرين من الريف . وفي الحق أن الذي تذوق طعم الحياة في المدينة لا يمكنه ولا يرضى العودة الى الريف، رغم أنه قد يكون في بطالة . وتحاول بعض الدول الافريقية اتخاذ اجراءات في هذا الشأن للتقليل من خطورة هذه المشكلة ، فوزارة الداخلية في زائير تأمر جميع المواطنين الذين ليس لهم عمل في كينشاسا بالعودة الى مواطنهم الاصلية في الريف، وكذلك في كينيا . وبدأت ساحل العاج منذ عام ١٩٧٠ بخطة تهدف الى الارتفاع بمستوى الريف وذلك بانشاء أندية الشباب ، وسينما الهواء الطلق ، واعادة بناء منازل القرى بالاسمنت بدلا من الطين والقش حتى لا يترك الشباب الريف الى العاصمة أبيدجان . (المترجم) .

(14) UN., Survey of Economic Conditions in Africa, 1972, Part I , newyork1973

(15) A. Siedman, A note : **" Have nots in Zambia or what happens to the investable surpluses in Zambia "** Paper presented to the Seminar on the Relations Between Population and Development in Africa ,Cairo, may 1974 ,p.3

(16) U N. E C A. , " **African Economic Indicators**" ,1970,(Addis Ababa 1972), p 11 .

(17) D. m. Heer, " **Economic Development and Fertility** ", Demography, nol 3, no. 2, 1966 , B. m. Stamper, " **Population Policy in Development Planning** " : a study of Seventy less Developed Countries, Reports on Population \ Family \ Planning no. 13 (The Population Council n y 1973) . Also A. J. Coale and m. Hoover, " **Population Growth and Economic Development in low - in** Some Countries" : a case Study of India's Prospects (1958) .

(18) A. R. Measham, " **Birth Control in the Third World** " : is it neocolonialism in disguise ? (mimeo) 1973 , p. 5

(19) M. S. Tietelbaum, " **Population and Development** " : is a Consensus **Possible ?** Ford Foundation Reprint from Foreign Affarirs , 1974.

(20) G. W. Jones , "**The Economic Effet of Declining Fertility in less Developed Conutries** " , The Population Council n. y 1969)

اذا كان مفهوم التنمية الاقتصادية هو العملية التي يزداد بها متوسط الناتج الفردي ، وبالتالي اذا سارت التنمية الاقتصادية في دولة ما بمعدلات عالية ، كان معنى هذا ارتفاع متوسط الناتج الفردي ، وبالتالي ارتفاع الناتج القومي ، فليس من شك في أن كل الدول الافريقية في حاجة الى هذا النوع من التنمية ، وعملية التنمية الاقتصادية التي تقبل عليها دول القارة لا بد لها من البشر ، فالبشر لا شك يمثلون عنصرا رئيسيا وقوة اذا أحسن استخدامها ، ولنضرب مثلا باحدى مشكلات التنمية الرئيسية وهي تخلف النقل والمواصلات بين أجزاء الدولة الافريقية ، ناهيك عن عدم ارتباط معظم الدول الافريقية بعضها ببعض ، فهناك انعدام للخطوط الحديدية أحيانا ، وطرق متدهورة سيئة ، حتى لقد كانت المشكلة في اغاثة بعض الشعوب الافريقية في مجاعة السنوات الخمس الشهيرة التي انتهت عام ١٩٧٤ ، هي كيفية ايصال المواد الغذائية لبعض الشعوب الافريقية البعيدة عن الساحل ، فاذا كان لا بد من شق الطرق ومد الخطوط الحديدية ، فمن الذي سيقوم بها ؟ لا بد من السكان ، اذا كان لا بد من زيادة الرقعة الزراعية ، فمن الذي سيقوم بها ؟ السكان بطبيعة الحال ، واذا كان لا بد من التصنيع فلا بد من السكان ، قد يرد البعض أننا في الربع الاخير من القرن العشرين ، وأنه لا بد من الاستعانة بالالات المتطورة في الصناعة ، واستخدام أحدث الاساليب التكنولوجية الحديثة ، ولكن الواقع هنا يكمن الخطأ والخطر على الدول والشعوب الافريقية ، أي التشبه بالعالم المتقدم ، والنقل عنه دون اعتبار لظروف هذه الشعوب اقتصادية واجتماعية ، حقا قد تستفيد الدول الافريقية من

الاوضاع الاجتماعية والحضارية والاقتصادية السائدة في القارة ، لكن كيف تطلب التكنولوجيا المتطورة التي لا تحتاج الى أيد عاملة كثيرة ، في نفس الوقت الذي تعاني فيه من قلة الاستثمارات المتاحة ، بمعنى قلة رأس المال ، أتستوردها الدول الافريقية وتستدين ، وتبدأ عملية التنمية بالاستدانة ، بينما هناك قوى عاملة غير منتجة ؟ ثم من الذي سيشرف على هذه الالات والاجهزة الشديدة التعقيد ؟ وما العمل انا تلفت ؟ كل هذا يدعونا الى القول باستغلال ما هو موجود من البشر ، ليصبحوا قوة دفع للتنمية ، وذلك بتوجيه السكان الوجهة الصحيحة ، وهو أمر لم تعرفه كثير من الدول الافريقية للاسف الشديد ، لانها نقلت أيضا العملية التعليمية من الخارج دون مراعاة للظروف ، فالطلب على التعليم في الدول الافريقية بدأ مع الفترة الاستعمارية لانه كان السبيل الوحيد للعمل في وظائف الدولة كموظفين وكتبة يعاونون الادارة الاستعمارية في تصريف الامور .. ثم كانت مدارس المرحلة الاولى لتعليم الافريقي القراءة والكتابة ولغة الدولة المستعمرة ، ثم اشتد الطلب على التعليم بعد الاستقلال للحاجة الى أفرقة الكوادر الادارية والفنية ، وظهرت المشكلة في ان الشعوب الافريقية أخذت بالتعليم النظري الاكاديمي ، وأصبحت الشهادة التي يحصل عليها الفرد مرتبطة في ذهنه بوظيفة حكومية ، وفي نفس الوقت حدث احتقار للعمل اليدوي بما فيه العمل الزراعي ، وأصبح الطالب الذي يحصل حتى على الشهادة الابتدائية ولا يجد عملا في المدينة يأبى الرجوع الى الريف ، واصبح الذين أصابوا بعضا من التعليم عبئا بدورهم بدلا من ان يصبحوا قوة دافعة للتنمية . (المترجم) .

(21) D. R. Gwatkin, " **Nigeria's Population Policies in a west African Context** " , A Comperative study of Governmental Population Policies in west Africa, Paper Presented to the seminar on Population Problems and Policy in Nigeria , University of Ife , march 1971 , p. 1 .

(22) W. C. Robinson, " **Population Growth and Economic Welfare** " , Reports on Population \ Family Planning, no. 6 (The Population Council n.y./ 1971) p.l.

(23) Gwatkin, Nigeria's Population Policies' .

(24) A. El-Bandary, " **The national Population and Family Policy (1975 - 1982)** " paper presented to the seminar in the Relations Between Population and Development in Africa, Cairo , may 1974 , p. 2 .

(25) D. Nortman, " **Population and Family Planning Programs**, p. 34.

(26) P. Pradevand, " **The Idelogical Premises of western Research in the Field of Population Policy** " , paper presented to the African Pupulation Conference, Accra, December 1971, p. 23 .

(27) Galel El-Din, " **Population and Econamic and Social Development in the Sudan** " paper presented to the Seminar on the Relations Between population and Development in Africa, Cairo, may 1974, p. I.

(28) Galal ElDin, Ibid., p. 9

(29) J. C. Saigal " **Population Problem and Economic Development**" (a critique of neo malthusianism) '. paper presnted to the seminar on the Relations Between Population and Development in Africa, Cairo, may , 1974.

(30) D. V. Glass, " **Population Growth and Population Policies** " in M. Sheps and J. C. Ridley, (eds.) Public Health and Population change (Pittsburg 1965) p. 23, Quoted in Pradevand, The Ideological Premises .

(31) Stamper, " **Population Policy in Development Planning** " , p. 15 .

(32) Som, " **Population Prospects in Africa** " p. 108 .

(33) Saigal, " **Population Problems and Economic Development** " , p. 2 .

(34) S. Amin " **Underpoplated Africa** " , paper presented to the Africa Population Conference , Accra , December 1971, p. 3 .

(35) A.O.Adeniyi . " **Labour Surplus and Land Surplus The oreis in Relation to Rural Economic Development in west Africa**" , Cairo , may . 1974, p. 1 .

(٣٦) كان من نتيجة التحول الى زراعة الغلات النقدية نقص في المواد الغذائية مما ينتج عنه حدوث مجاعات في بعض الاحيان ، وحين يعتمد قطر من الاقطار على

التخصيص الشديد في غلة او غلتين تمثلان معظم الصادرات كما في حالة غامبيا والسنغال اللتين تعتمدان على الفول السوداني وغانا التي تعتمد على الكاكاو وأثيوبيا التي تعتمد على البن والكمرون التي تعتمد على القطن والبن ، هذا الاعتماد على محصول او محصولين ، يجعل هذه الاقطار وفي حالة تخصص شديد وتبعية تامة للاقتصاد الخارجي ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى تحولت هذه الدول الى مستورد لقدر كبير من المواد الغذائية ، بينما كانت لا تعرف هذا النوع من الاستيراد من قبل، فدول غرب افريقية مثلا وصل استيرادها من المواد الغذائية الى ربع قيمة وارداتها ، وتتنوع هده الواردات من دقيق القمح الى الارز والاسماك والسكر والمنتوجات الحيوانية والمشروبات الكحولية فضلا عن الملح والتبغ ومنتجات الالبان . (المترجم) .

جدول رقم (١)
سكان العالم عام ١٩٧٣

الاقليم	السكان بالمليون	نسبة المواليد	نسبة الوفيات	نسبة الزيادة السنوية ٪
العالم	٣٨٦٠	٣٣	١٣	٢
افريقية	٣٧٥	٤٦	١٩	٢ر٧
اسيا (بدون اليابان)	٢١٠٠	٣٨	١٤	٢ر٤
أمريكا اللاتينية (المدارية)	٢٦٥	٣٨	٨	٣
الولايات المتحدة الاميركية	٢١٠	١٥	٧	٠ر٦
اليابـان	١٠٨	١٩	٧	١ر٢
أوروبا	٤٧٢	١٦	١١	٠ر٥
الاتحاد السوفياتي	٢٥٠	١٨	٨	١ر٠
اخرى (كندا ـ استراليا)				
أمريكا اللاتينية المعتدلة	٨٠	٢٢	٨	١ر٤

المصدر :

B. Berelson, World Population, Status Report 1974, Report on Population/Family Planning, The Population Council, New York No. 15, January1975, P. 3 (Quoted from U N Population and vital stastics report, 25, No. 2 (Series A) 1 April 1973.

جدول رقم (٢)

اتجاهات السكان في افريقية والعالم ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥

السنة	افريقية: السكان بالمليون	افريقية: بالنسبة للعالم	سكان العالم بالمليون
١٩٥٠	٢١٧	٨ر٧	٢٤٨٦
١٩٦٠	٢٧٠	٩ر١	٢٩٨٢
١٩٧٠	٣٤٤	٩ر٥	٣٦٣٢
١٩٧٢	٣٥٣	٩ر٣	٣٧٨٠
١٩٨٠ (توقع)	٥٢٩	١٠ر٧	٤٩٣٣
النسبة المئويةللزيادة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٥	١٤٣		٩٨
المعدل السنوي لكل الف من السكان ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣			
المواليد	٤٦ر٨	٣٣ر٨	
الوفيــات	٢١ر٣	١٤	
الزيادة الطبيعية	٢٥ر٥	١٩ر٨	
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ (توقعات)			
المواليد	٤٦ر٦	٣٣ر٢	
الوفيات	١٩ر٢	١٢ر٨	
الزيادة الطبيعية	٢٧ر٤	٢٠ر٤	
توقع الحياة عند الميلاد (للجنسيــن)			
١٩٦٥ ـ ١٩٧٠	٤٣ر٣	٥٣ر١	
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	٤٥ر٩	٥٥ر٥	

المصدر :

Adapted from D. Nortman "Population and Family Planning Programs ' a factbook", Report on Population/Family Planning , No. 2 (5th ed.) The Population Council, New York, September, 1973, p. 19

جدول رقم (٣)
فئات العمر لبعض الدول الافريقية مقارنا بدول متقدمة

القطر	عام	النسبة المئوية			
		كل الاعمار	أقل من ١٥	١٥–٦٥	٦٥ فاكثر
افريقية					
الجزائر	١٩٧٠	١٠٠	٤٧	٥٠	٣
مصر	١٩٧٠	١٠٠	٤٣	٥٤	٣
اثيوبيا	١٩٧٠	١٠٠	٤٥	٥٢	٣
غمبيا	١٩٧٠	١٠٠	٤٠	٥٦	٤
غانا	١٩٧٠	١٠٠	٤٦	٥٢	٢
كينيا	١٩٧٠	١٠٠	٤٧	٥٠	٣
مالي	١٩٧٠	١٠٠	٤٩	٤٩	٢
المغرب	١٩٧٠	١٠٠	٤٦	٥١	٣
نيجيريا	١٩٧٠	١٠٠	٤٦	٥٢	٢
تونس	١٩٧٠	١٠٠	٤٦	٥١	٣
اوغندا	١٩٦٩	١٠٠	٤٦	٥٠	٤
الفولتا العليا	١٩٧٠	١٠٠	٤٢	٥٥	٣
دول متقدمة					
كندا	١٩٧٠	١٠٠	٣٠	٦٢	٨
فرنسا	١٩٦٨	١٠٠	٢٤	٦٣	١٣
السويد	١٩٦٩	١٠٠	٢١	٦٦	١٣
المملكة المتحدة	١٩٧٠	١٠٠	٢٤	٦٣	١٣

المصدر :

Adapted from D. Nortman, Population and Family Planning Program, a factbook Reports on Population/Family Planing No. 2, (4th ed.) The Population Council, New York, 1972, pp 20 - 31.

جدول رقم (٤)
كثافة السكان في الاقاليم الافريقية ١٩٧٣

الاقليم في افريقية	السكان عام ١٩٧٣ بالالف	المساحة بالكم٢	كثافة السكان بالكم ٢
الشمال	٩٠ر٨٣	٨٥٢٤	١٠ر٧
الغرب	١٠٥ر٤٠	٦١٠٤	١٧ر٣
الوسط	٤٤ر٤٠	٥٤٢٠	٨ر٣
الشرق	٨٤ر٧٨	٥١٠٤	١٦ر٦
المجموع	٣٢٥ر٤١	٢٥١٥٢	١٢ر٩

المصدر :

Computed from "The Demographic yeabook" New York, 1974.

جدول رقم (١٥)
اتجاهات الحضرية في افريقيا والعالم
١٩٥٠ - ٢٠٠٠

السنة	النسبة المئوية للحضرية	
	افريقية	العالم
١٩٥٠	١٤	٢٨ر٣
١٩٦٠	١٧ر٩	٣٣
١٩٧٠	٢٢ر٢	٣٧ر٢
١٩٨٠	٢٧ر٣	٤١ر٥
١٩٠٠	٣٣	٤٦ر١
٢٠٠٠	٣٩ر٢	٥١ر١

جدول رقم (٥ ب)
اتجاهات الحضرية في أقاليم افريقية
١٩٥٠ ، ١٩٨٠ ، ٢٠٠٠

الاقاليم	السنة		
	١٩٥٠	١٩٨٠	٢٠٠٠
غرب افريقية	١١ر٤	٢٥ر٧	٣٩ر٩
شرق افريقية	٥ر٤	١٢ر٧	٢١ر٢
وسط افريقية	٦ر٩	٢٣	٤٠ر٧
شمال افريقية	٢٤ر٦	٤٠ر٩	٥٢ر٩

المصدر :

Compiled from Nation Urban and Rural Papulation, Individual Countries, 1950 -; 1985 and Regional and major oreas (New York, September 1970) pp, 14 - 17.

جدول رقم (٦)

بعض المؤشرات الاقتصادية لافريقية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣

الاقليم	السكان بالمليون				الزيادة السنوية للسكان النسبة المئوية		
	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٠ ـ ١٩٧١	١٩٧١ ـ ٧٢	١٩٧٢ ـ ٧٣
الشمال	٨٣ر٩٠	٣٦ر٢٢	٨٨ر٤٥	٩٠ر٨٣	٢ر٨	٢ر٦	٢ر٧
الغرب	٩٧ر٨٣	١٠٠ر٣٢	١٠٢ر٨٢	١٠٥ر٤٠	٢ر٦	٢ر٥	٢ر٥
الشرق	٧٧ر٩٤	٧٩ر٩٨	٨٢ر٢٨	٧٤ر٧٩	٢ر٦	٢ر٩	٣ر١
الوسط	٤٠ر٣٠	٥١ر٥٩	٤٢ر٩٧	٤٤ر٤٠	٣ر٢	٣ر٣	٣ر٣
المجموع	٢٩٩ر٩٧	٣٠٨ر١١	٣١٦ر٥٢	٣٢٥ر٤٢	٢ر٧	٢ر٧	٢ر٨

الاقليم	نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٠			الزيادة السنوية لنصيب الفرد من الدخل القومي ٪		النسبة المئوية لنمو نصيب الفرد من الدخل القومي	
	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٠ ـ ١٩٧١	١٩٧١ ـ ٧٢	١٩٧٠ ـ ١٩٧١	١٩٧١ ـ ٧٢
الشمال	٢٥٠	٢٥٤ر٤	٢٥٠ر٦	٤ر٥	١ر١	١ر٧	١ر٥
الغرب	١٤٥ر٨	١٥٠ر٨	١٥٦ر١	٣ر٨	١ر٦	٥ر٦	٣ر٥
الشرق	١١٨ر٨	١١٩ر٤	١٢١ر٢	٢ر٣	٤ر٤	٠ر٥	١ر٥
الوسط	١٠٨ر٢	١١١ر٣	١١٠ر٩	٢ر٦	٣ر٠	٢ر٩	٣ر٠
المجموع	١٦١ر٩	١٦٦ر٣	١٦٧ر٣	٥ر٤	٣ر٤	٢ر٧	٠ر٦

المصدر :

UN. / ECA, Survey of Economic Conditions in Africa Part 1 New York, 1974 pp. 47 - 48.

جدول رقم (٧)

مساهمة القطاعات المختلفة في مجموع الدخل القومي

القطاع	مساهمة القطاعات عام ١٩٦٠ ٪	١٩٦٠/١٩٧٠ نسبة النمو بالاسعار الثابتة (٪سنويا)
الزراعة	٣٩	٢ر٢
التعدين	٤	٨ر١٢
الصناعة	١١	٠ر٦
مجموع الدخل القومي	١٠٠	٤ر٤

المصدر : UN. / ECA. African Economic Indicators, Addis Ababa, 1972, p. 14.

جدول رقم (٨)

أنماط مشكلات السكان في خطط التنمية اليومية

أنماط مشكلات السكان كما وردت في خطط التنمية	عدد الاقطار
نمو اقتصادي يقلل منه النمو السكاني	٤
نسبة مرتفعة من النمو السكاني	٥
بطالة	٥
أعداد متزايدة من السكان في سن	٥
ضغط السكان على الخدمات الصحية	٥
ضغط السكان على الخدمات الاجتماعية	٣
ضغط السكان على الاسكان	٣
ضغط السكان على الزراعة	١
انخفاض في مستوى معيشة الفرد	صفر
كثافة السكان	صفر
المجموع	٣١
عدد الاقطار موضع التحليل	٢٦

المصدر : Adapted from B.M Stamper "Population Policy in Development Planning : A study of seventy less developed countries. Report on Population / Family Planning (Population Council, New York, No. 13, May 1973) p. 5.

جدول رقم (٩)
موقف الحكومات بالنسبة لنمو السكان ونشاطات تخطيط الاسرة عام ١٩٧٣

موقف الحكومة من السياسة السكانية	عدد الاقطار	٪	السكان بالمليون	٪
سياسة رسمية لخفض معدل النمو	٦	١٢٫٨	٧٧	٢٢
دعم رسمي لنشاطات تخطيط الاسرة لاسباب أخرى غير ديموغرافية	٩	١٩٫١	١٢٦	٣٦
توازن : لا سياسة لخفض نسبة النمو ولا دعم لتخطيط الاسرة	٣٢	٦٨٫١	١٥٠	٤٢
المجموع	٤٧	١٠٠	٣٥٣	١٠٠

المصدر :

Adapted from D. Nortman Population and Family Planning Programs, a fact book, Report on Population / Family Planning The Population Council, New York, 1972 p. 19.

جدول رقم (١٠)
موقف الحكومات الافريقية من النمو السكاني ونشاطات تخطيط الاسرة عام ١٩٧٣

القطر	السكان بالمليون	معدل نمو السكان ٪	النسبة المئوية لزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي ١٩٦١/١٩٧١	السياسة السكانية
الجزائر	٢ر١٥	١ر٣	٧ر١	(أ)
الكمرون	١ر٦	١ر٢	٤ر٤	(ج)
داهومي	٨ر٢	٩ر٢	١ر٠	(ب)
مصر	٣٥	٥ر٢	٣ر٢	(أ)
اثيوبيا	٢٦	٥ر٢	٩ر٢	(ج)
غامبيا	٣٨ر٠	٢	١ر١	(ب)
غانا	٣ر٩	٦ر٢	-٤ر٠	(أ)
كينيا	١٢	٣ر٣	٤	(أ)
مالاجاشي	٧	٦ر٢	٢ر١	(ج)
مالي	٥	١ر٢	٤ر٤	(ج)
موريشس	٨٥ر٠	٤ر٢	-٧ر٠	(أ)
المغرب	٨ر١٥	٣ر٣	٢	(أ)
نيجيريا	٩ر٥٧	٧ر٢	١ر٠	(ب)
السودان	٥ر١٦	٩ر٢	١	(ب)
تنزانيا	١٤	٥ر٢	٦ر٣	(ب)
تونس	٣ر٥	٣ر٢	٥ر٠	(أ)
أوغندا	٥ر١٠	٣	١	(ب)
الفولتا العليا	٦ر٥	١ر٢	-٦ر٠	(ج)
زائير	٢٣	٢ر٢	١	(ج)

ملاحظات :

(ا) سياسة حكومية تهدف الى خفض النمو السكاني.

(ب) دعم رسمي لنشاطات تخطيط الاسرة لاسبـــاب غير ديموغرافية .

(ج) ليست للحكومة سياسة خاصة سواء لخفض النمو السكاني أو نشاطات تنظيم الاسرة .

المصدر :

Adapted from D. Nortman, op. cit pp. 22 - 24, Also J. C. Saigal. Population and Economic Development (a critique of Neo - malthusianism)' Seminar on the Relation between Population and Development in Africa (Cairo, April 1974) pp. 14 - 15

جدول رقم (١١)

نمط استخدام الارض في بعض الاقطار الافريقية

القطر	السنة	المساحة القابلة للزراعة ب	الاحتياطي (ج)	النسبة المئوية للقابل للزراعة بالنسبة للمزروع
بوروندي	١٩٦٩	١٥٤١ر٣	٧٣٤ر٨	٤٧ر٦٧
افريقية الوسطى	١٩٧٠	٦٢٢٩٨	٦١٦٩٨	٩٩ر٠٤
تشاد	١٩٧٠	١٢٨٩٠٠	١٢٦٤٠٠	٩٨ر٠٦
داهومي	١٩٦٥	١١٦٦٢	١١٢٣٢	٩٠ر٨٥
أثيوبيا	١٩٦٧	١٢٢١٩٠	١١٥٠٧٠	٩٤ر١٧
جابون	١٩٦٤	٢٥٢٢٧	٢٥١٠٠	٩٩ر٥٠
غامبيا	١٩٦٩	٦٤٣	٥٤٣	٨٤ر٢٣
غانا	١٩٦٧	١٦٥١٩	١٣٦٨٤	٨٢ر٥٤
ساحل العاج	١٩٧٠	٣٢٢٤٦	٣٠٣٨٧	٩٤ر٢٣
الفولتا العليا	١٩٦٦	٢٧٤٢٠	٢٤٤٣٣	٨٩ر١١

ملاحظات :

(أ) وحدة المساحة : ١٠٠٠ هكتار .

(ب) مجموع الاراضي القابلة للزراعة (المزروعة فعلا فضلا عن الغابات والمراعي) .

(ج) الاحتياطي (القابلة للزراعة باستثناء المزروعة فعلا) .

المصدر :

S. Amin, " Under - Population Africa, The African Population Conference Accra, 9 - 18 December 1971 pp. 18 - 19.